اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له والعدة فيه الاستقراء ويرتقى ما ذكره القوم الى خمسة
وعشرين وضبطه ابن الحاجب فى خمسة الشكل والوصف والكون عليه والاول اليه والمجاورة و
الاول اما يكون احدهما فى الآخر بالجزئية والحلول او كونهما فى محل او كونهما متلازمين فى الوجود او العقل
والخيال وغير ذلك والمصنف فى تسعة الكون والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول
والسببية والشرطية والوصفية لان المعنى الحقيقى اما ان يكون حاصلا بالفعل للمعنى المجازى فى
بعض الازمان خاصة او لا فعلى الاول فان تقدم ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازى
فهو الكون عليه وان تاخر فهو الاول اليه او لم يكن حاصلا فى ذلك الزمان او فى جميع الازمنة لم يكن
مجازا بل حقيقة وعلى الثانى ان كان حاصلا له بالقوة فهو الاستعداد والا فان لم يكن بينهما لزوم
واتصال فى العقل بوجه ما فلا علاقة والا كان فاما ان يكون لزوما فى مجرد الذهن وهو المقابلة
او منضما الى الخارج وح الكان احدهما جزءا للآخر فهو الجزئية والكلية والا فالكان اللازم صفة للملزوم
فهو الوصفية اعنى المشابهة والا فالملزوم اما ان يكون احدهما حاصلا فى الآخر فهو الحالية والمحلية
او سببا له فهو السببية والمسببية او شرطا له فهو الشرطية والا يخفى ان هذا ايضا ضبط وتقسيم غير
لاحصر وتقسيم عقلى اذ جعلناه دائرا بين النفى والاثبات بانه اذا لم يكن اللازم صفة للملزوم فالكان
احدهما حاصلا فى الآخر فهى الحلول والا فالكان سببا له فهو السببية والا فهو الشرطية وورد المنع على
الاخير وستسمع فى اثناء الكلام ما على التقسيم من الابحاث اذا اطلقت لفظا على مسمى بدلول
اللفظ من حيث يقصد باللفظ ان يسمى معنى ومن حيث يحصل منه مفهوما ومن حيث وضع له اسم
مسمى الا ان المعنى قد يخص بغير المفهوم دون الافراد والمسمى يعمهما فيقال الكل من زيد وعمرو وبكر مسمى

الرجل والاولى انه معناه فلذا قال على مسمى ولم يقل على معنى واورده بلفظ التنكير لئلا يتوهم ان المراد من ذلك
اللفظ فلا يتناول المجاز مع انه المقصد بالنظر فى بعض الازمان المعتبر فى المجاز باعتبار ما كان
حصول المعنى الحقيقى للمسمى المجازى فى الزمان السابق على حال اعتبار الحكم اى زمان وقوع النسبة وفى
المجاز باعتبار ما يئول حصوله له فى الزمان اللاحق ويمتنع فيهما حصوله له فى زمان اعتبار الحكم والا لكان
المسمى من افراد الموضوع له فيكون اللفظ فيه حقيقة لا مجازا والتقدير بخلافه ويلزم من هذا امتناع حصوله
فى جميع الازمان وهو ظاهر ولا يمتنع حصوله له فى حال الحكم اى زمان ايقاع النسبة والتكلم بالجملة
للقطع بان الاسم فى مثل قلت قبلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى فى زمان الاخبار قبلا وخمرا
حقيقة وكذا فى مثل اتوا اليتامى اموالهم وقت البلوغ وهو مجاز وان كانوا يتامى حقيقة حال التكلم
بالامر بخلاف قولنا لا تشرب العصير فانه صار خمرا او اكرم الرجل الذى خلفه ابوه يتيما فانه حقيقة بلا مرية
خمرا عند العصير ويتيما عند التخليف فلذا قيد حصول المعنى الحقيقى للمسمى ببعض الازمان يعنى البعض خاصة
ثم قيد ذلك البعض فى الشرح بكونه مغاير الزمان الذى وضع اللفظ للحصول فيه اى كان بناء الكلام
ووضعه على حصول المعنى الحقيقى للمسمى فى ذلك الزمان وشرح هذا الكلام على ما نقل عن المصرح ان المجاز
باعتبار ما كان او ما يئول اليه الكان فى الاسم فالمراد باللفظ نفس الجملة وبالزمان زمان وقوع النسبة والمعنى
ان وضع الجملة ودلالتها على ان المعنى الحقيقى حاصل للمسمى فى حال تعلق الحكم به فيما مثل واتوا اليتامى اموالهم
واعصر خمرا وضع الكلام على ان يكون حقيقة اليتيم حاصلة لهم وقت ايتاء الاموال اياهم حقيقة الخمر حاصلة
حالة العصر فالحاصل المعنى الحقيقى فى هذه الحالة كما هو مقتضى وضع الكلام لم يكن اللفظ مجازا بل حقيقة
فيجب ان يكون الحصول فى زمان سابق ليكون مجازا باعتبار ما كان او لاحق ليكون مجازا باعتبار ما يئول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)